دور الإعلام في تفعيل مبادئ الحكم الراشد من أجل بلوغ تنمية مستدامة

The Role of the Media in Promoting the Principles of Good Governance to Achieve Sustainable Development

ساحي علي[1] أسماء سلامي[2]

جامعة عمار ثليجي الأغواط al.sahi@lagh-univ.dz

جامعة قسنطينة 3 asmapolitique@gmail.com

الملخص:

أحدث التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم اليوم ثورة معلوماتية مست كافة نواحي الحياة بمختلف مجالاتها، فقد أصبح الاتصال و الإعلام حتمية مطلقة للإنسان، تغلغل في كافة الميادين الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والدينية، وبات يلعب دورا فاعلا في العديد من المجالات ولُقب في الكثير من المرات بالسلطة الرابعة نظرا لمكانته ودوره الفعال في حياة الأفراد، برز هذا الدور بشكل جلي بعد ظهور مفاهيم عالمية جديدة نذكر منها"الديمقراطية، العولمة، الحكم الراشد...إلخ"،هذا الأخير الذيفتح المجال أمام حرية الرأي والتعبير وضرورة توفير الشفافية الكاملة.

ظهر دور الإعلام بصورة واضحة بعد إقرار مبادئ الحكم الراشد حيث بات الإعلام فاعلا إستراتيجيا داخل الدول، ومن بين أهم أدواره في هذا المجال دور الإعلام في مسارات التنمية المستدامة التي تعتبر رهان تسعى لبلوغه والحفاظ عليه، من خلال الدور الذي يلعبه في إرساء مبادئ الحكم الراشد(الشفافية، المشاركة، الفعالية، حكم القانون، الاستجابة، اتجاه الإجماع، المحاسبة، المساءلة، اللامركزية، العدل والمساواة، حرية التعبير)، هذه المبادئ التي تعتبر آليات لبلوغ التنمية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، الحكم الراشد، التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract

The latest technological development of the enormous world has ever known today touched the information revolution all aspects of life in various fields, has become the communication and the media inevitability of absolute human, penetration in all fields of economic, political, social, and even cultural and religious, and is now playing an active role in many areas and the title in a lot of once in power the fourth due to its status and its effective role in the lives of individuals, the role of the latter, which opened the field has emerged clearly after the emergence of new global concepts, among them "democracy, globalization, good governance ..." the freedom of opinion and expression and the need to provide transparency.

Role of the media appeared clearly after the adoption of the principles of good governance, where is the media active strategically within countries, and among the most important roles in this area the role of the media in the paths of sustainable development, which is a bet seeking attainable and maintain, through the role it plays in establishing universal principles of good governance (transparency, participation, effectiveness, rule of law, response, direction of consensus, accountability, accountability, decentralization, justice, equality, freedom of expression), these principles which are to achieve development mechanisms.

***Key words**: information, adult gouvernance, development, sustainable develo*pment.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

مقدمة:

تعاظمت أدوار الدول فقد خرجت من وظائفها التقليدية المتمثلة في الحماية والدفاع والأمن، إلى وظائف جديدة أفرزتها التغيرات الوطنية والدولية تتمثل في الرفاه، المشاركة، الديمقراطية، التنمية البشرية...إلخ، ومن هذه التغيرات أيضا الأنماط الاقتصادية، العولمة، وبروز مصطلحات جديدة تطرح وبقوة في برامج الدول منها مصطلح الحكم الراشد ، هذا المصطلح الذي طرحته المنظمات الأممية الدولية كبديل للأساليب التسييرية التقليدية التيعرف جلها بالفساد وعدم النجاعة، حيث جاء هذا المصطلح كأسلوب جديد بديل للتسيير يقوم على مجموعة المبادئ منها: الشفافية، اللامركزية، حكم القانون، الفعالية، المشاركية، الإجماع، الرؤية الإستراتيجية، المحاسبة، المسائلة. كلهذه التغيرات جعلت الدول ليست الفاعل الوحيد في تحقيق التنمية خاصةبعد ظهور مصطلح الحكم الراشد أوالحاكمية، حيث أصبح لدينا في الدولة نفسها فواعل عديدة مسؤولة عن رهان تحقيق التنمية، من هذه الفواعل ماهو رسمي ومنها ما هو غير رسمي، حيث أعطى هذا المفهوم للقطاع الخاص والمجتمع المدني مكانة الشريك في تحقيق التنمية، ونظرا للتطور التكنولوجي الكبير الذي جعل العالم تسييره المعلومة والتقنية، فقد برز قطاع الإعلام بقوة في كافة القطاعات"الاقتصادية، السياسية، الإدارية..."،وبالتالي بات له دور في المجال التنموي، حيث أصبحنا نتحدث عن إعلام متخصص في هذا المجال"الإعلام التنموي".

هذا الطرح يجعلنا نقف عند الإشكالية التالية :**كيف يساهم الإعلام في تفعيل آليات ومبادئ الحكم الراشد من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة؟**

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا دراستها هذه إلى ثلاث محاور أساسيةكما يلي:

المحور الأول: التأصيل النظري للدراسة"ماهية التنمية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الإعلام".

المحور الثاني: الإعلام ودوره في تفعيل مبادئ الحكم الراشد من أجل بلوغ تنمية مستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

أولا– ماهية التنمية:

يمكن القول أن مفهوم التنمية تطور من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية التي تتضمن قضايا النمو الاقتصادي، إلى معنى أوسع من ذلك شامل لمفهوم التنمية، والذي يشمل المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية، التي لا يمكن الفصل بينها بأي حال من الأحوال، لأن هناك تداخلا وتفاعلا بين الجانب الاقتصادي والسياسي والجانب الاجتماعي للتنمية، فليست التنمية تقتصر على السلع والخدمات وكأن السلع تقابل الجانب

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

الاقتصادي والخدمات تمثل الإطار الاجتماعي فحسب، بل إن التنمية تمر بمراحل عديدة ابتداء من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم بجانبالمشاركة الشعبية على كافة المستويات(لعجال،2010، ص68).

عموما يمكن تعريف التنمية على أنها"عملية متعددة الجوانب تشمل التغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والثقافية والمؤسسات القومية، كما تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة في الدخل وتخفيف حدة الفقر، والتنمية في جوهرها تعبّر عن سلسلة متكاملة من التغيير، علاوة على التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، وتحقيق حياة أفضل ماديا ومعنويا(سلامي،2016،ص 50،).

يمكن اختصار تعريف التنمية في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): عناصر مفهوم التنمية.

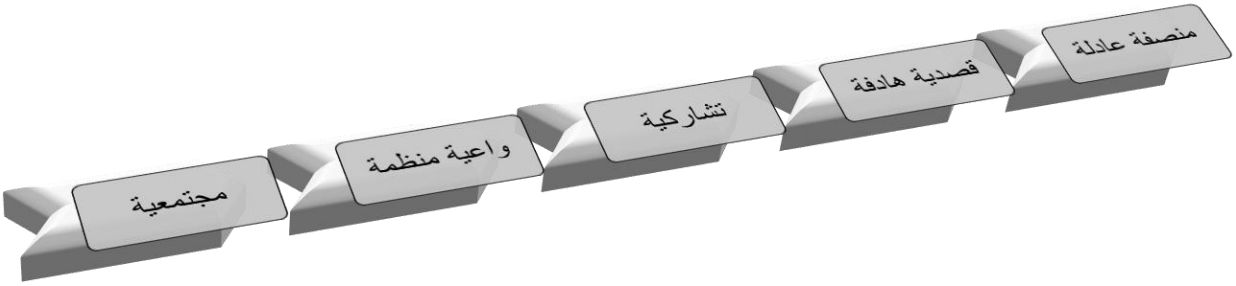

المصدر: من إعداد الباحثان

ثانيا– التنمية المستدامة: عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة التنمية على أنها التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية،طريق يستديم التقدم البشري ليس في ازمنة أو اماكن محددة، بل يشمل الكرة الارضية بأسرها وصولا الى المستقبل البعيد.

يرى "**علي الجلبي**" بأن التنمية المستدامة تعني في الأمد الطويل الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك فيما يتصل بجميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة والطاقة والزراعة...إلخ والهياكل الأساسية من أجل الوصول باستخدام الموارد السليمة إيكولوجيا إلى الحد الأمثل للإنتاج والاستهلاك مع وجود صداقة مع البيئة والمحافظة عليها.

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، لذا فالهدف هو الوصول

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة، وعليه فإن التنمية المستدامة كما هو شأن التنمية البشرية، جوهرها الإنسان، إن هذا المفهوم للتنمية لم يعد مجرد جدل نظري وحكرا على الاقتصاديين بل إن المجتمع الدولي هو الذي ساهم في البلورة العلمية للمفهوم كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية"قمة الأرض" في **ريودي جانيرو** في البرازيل في يونيو حزيران1992، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة (سلامي،2016،ص 51).

من هنا نستنتج جوانب التنمية المستدامة كما يلي:

الشكل رقم 2: جوانب التنمية

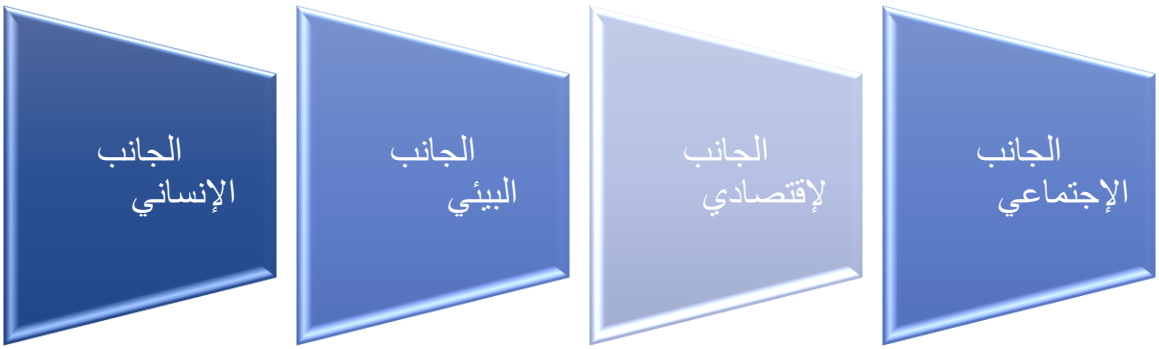

المصدر: من إعداد الباحثان

ثالثا– مفهوم الحكم الراشد:

إنّ مسألة الحكم لصيقة بميلاد المجتمعات الإنسانية وتطورها، و لذلك فقد دأب الفلاسفة والمفكرون عبر المراحل التاريخية المختلفة على دراستها و تفسيرها من زاويا فكرية متمايزة عكست منظوراتهم القيمية والمعيارية، وملاحظتهم الواقعية بشأن ظواهر المجتمع و أحواله. وتجمع أغلب الدراسات على أن الصيرورة التاريخية لمفهوم الحكم تعود إلى القرن الثالث عشر بالضبط في فرنسا من خلال كتابات (**ميكيافليي**)و(**جون بودان**)المعبرة عن كيفية إدارة الحكومات للشأن العام(بلخيري وغزالي، 2007، ص408). وبالتالي استعمل في إطار تقني: "إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية و العسكرية و القضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الإنجليز، في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية"(DEFARGUES,2003,p5) .في سنة 1840 استعار"تشالزالبرت"ملك مملكة "بيد مونت وسردينيا"مصطلح (Boungoverno)كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته (Hermet et all,2005,p5).

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

مفهوم صالح أو رشيد ربطا بالحكم فإنها استخدمت حديثا أي ليس أبعد من عقدين من الزمان وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها وهكذا عرف الحكم الصالح أو الحكم الرشيد بأنّه ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعيةعلى أساس قيام شراكة فيما بينها، ويقول برنامج الأمم المتحدة "إن إدارة المجتمعات من خلال الحكم تنطلق في ثلاثة اتجاهات أوّلها السياسي وهو ما تعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها وثانيها التقني الذي يدور اعمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفاعليتها أما الثالث فهو الاقتصادي الاجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين وطبيعة علاقتها الخارجية من جهة أخرى(عواد،2012،ص 54،55).

عرّف **البنك الدولي الحكم الراشد في 1992** منطلقا من فكرة مفادها تطوير المؤسسات التي يعرفها على أنها :" مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين، التنظيمات و النظام السياسي) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد و المعايير الاجتماعية)، و سلوكيات الأفراد و المنظمات(الشركات، النقابات والمنظمات غير الحكومية)"(OULED AOUDIA,2008,p2,3).

يعرف (**François merrien**) الحكم الراشد بأنه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها، كذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

رابعا– تعريف الحوكمة: هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE COUVERNANCE أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي يتم الاتفاق عليها فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، والحوكمة المحلية هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص ووحدات القطاع العام (غادر،2012).

يعرفها (**كوفي عنان KOUFI ANAN**):"إنّ الحكمانية الجيدة لا يمكن فرضها سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية و لا يمكن خلقها بين عشية و ضحاها إذ أن الحكمانية الجيدة هي إنجاز و نتيجة بحدّ ذاتها و بدونها – بدون دولة القانون ، و الإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها و السلطة الشرعية و استجابة الإجراءات للطموحات فإنّ كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكن أن تمهد الطريق للعالم ليصل إلى

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

الرفاه، فالوظيفة الأساسية للدولة، كما يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة، هي الإعداد للبيئة المساعدة و المناسبة التي تمكن للاستثمار أن يتم، و للثروات أن تحقق و للأشخاص أن يزدهر، فالحكمانية الجيدة تتطلب قناعة و مشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل و المستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم(الكايد، 2003، ص17).

تعرف كذلك على "أنها عملية صنع القرار التي تشمل جميع اللاعبين الذين يشاركون ولهم تأثير في تحديد وصياغة وتصميم وتنفيذ وتقييم القرارات والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤون الدولة، يتم تضمين كل المجموعات الرسمية الشركات والمنظمات غير الهادفة للربح وغير الرسمية المواطنين، في هذه العملية أيضا لا بد من التأكيد على أن الحوكمة تهتم بالطريقة التي تساعد على زيادة فعالية وكفاءة العمل الحكومي، وتقليل الفساد وزيادة الإنتاجية"(البسام، 2014، ص4).

الحاكمية مفهوم يرتكز على ثلاثة أسس رئيسية وهي: (عزي وغانم، 2005،ص 6)

1) **الأساس الأول**: يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم فقدان مركزية هيئة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.
2) **الأساس الثاني**: يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
3) **الأساس الثالث**: يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997 الحكم الرشيد ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات وهو يشمل الآليات والاجراءات والمؤسسات التي يحرك عبرها المواطنون والمجموعات مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم ويعمل الحكم الصالح على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الحاجات الجماعية ويتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون والفعالية والمساواة ويحدد الحكم الصالح بأنه الذي يعزّز ويساند ويدعم استمرار الخير الإنساني بالارتكاز على نشر القدرات والخيارات والفرص والحريات البشرية سياسية واقتصادية و اجتماعية ووضع كل من (**برت روكمان**)و(**جول ابرباخ**) أربعة معايير لتقييم جودة وفعالية الحكم وهي:(عواد، 2012،ص 55، 56)

- مدى قدرة الحكومة على الالمام بالمعلومات اللازمة.
- درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.
- طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب وجماعات المصالح والقوى المجتمعية من جانب آخر.
- مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قرارتها بفاعلية.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

يشمل الحكم الديمقراطي الصالح التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية وتعالج الأسئلة التالية:(سولفيان،2004، ص 5)

- كيف وإلى أي مدى يمكنللمواطنين المساهمة في صنع السياسية اليومية؟
- ما هو مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟
- كيف يمكن منع سوءاستخدام قوة الحكومة؟
- كيف يتم جعل موظفي الحكومة مسؤولين عن تصرفاتهم؟
- كيف يتم التعامل مع الشكاوي؟

- **أبعاد الحكم الراشد:**

1) **البعد السياسي**: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.(حسن،2004، ص 97)

2) **البعد التقني**: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.(حسن،2004، ص 97)

3) **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلعوالخدمات على أفراد المجتمع. (درغوم، 2009، ص 97)

- **أساسيات الحكم الراشد**: يقوم الحكم الراشد في الدول على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساس وقد استقر في الذهن السياسي الانساني كما ذكر أن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسسات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمةومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة وهو الأنظمة والاجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويتميز بالمشاركة والفاعلية والشفافية والمسائلة وحكم القانون والعدالة والمساواة.(عواد ، 2012،ص 58)

وللحكم الراشد ثلاث أضلعالاقتصادي والسياسي والإداري، فالحكم الاقتصادي يشمل عمليات تضع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما، وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، وهو يترك بصورة واضحة آثارا رئيسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة، أما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، في حين أن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذي يضع الضلع الثلاثة يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعيةوالاقتصادية. (هيئة الأمم المتحدة، 1997، ص 8)

- **فواعل الحكم الراشد**: يتشكل الحكم الراشد من ثلاث فواعل أساسية تتمثل فيما يلي:

1) **الحكومة**: وتعرفبأنهاالأسلوب والطريقة التي يمارس بها مختلف السلطات الحاكمة في الدولة سلطتها.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

2) **القطاع الخاص**: هو القطاع الفعال الشريك للحكومة من خلال خلق مناصب الشغل، فتح باب الاستثمار...إلخ.

3) **المجتمع المدني**: وهومجموع المؤسسات الغير الحكومية التي تقف جنبا إلى جنب مع الدولة من خلال دوره الفعال في الدولة" المراقبة، الشفافية، المبادرة والاقتراح...إلخ". يشتمل الحكم الراشد عموما على: (الشعراوي، 1999، ص4)

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- تمتع مختلف الأعضاء بدرجة عالية من الاستقلالية.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة.
- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات والتفاوض.

إن الحكم الراشد يشمل الدولة غير أنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث تعريف الدولة لا يزال موضع جدل واسع، وتعرف الدولة هنا على أنها تشمل المؤسسات السياسية ومؤسسات القطاع العام، وينصب الاهتمام الأولي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدى فعالية الدولة في مجال خدمة احتياجات شعبها، ويغطي القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة)، بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق، ويقول البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني، غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاجتماعيةواقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية، أما المجتمع المدني هو الذي يقع بين الفرد والدولة، يضم الأفراد والجماعات(المنظمة، غير المنظمة)، التي تتفاعل اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، التي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية والغير الرسمية، ولابد من تصميم مؤسسات الحكمفي الدوائر الثلاث (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، على النحو الذي تسهم به في التنمية البشرية المستدامة منخلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصاديةوالاجتماعية، اللازمة لتخفيف حدة الفقر وخلق الوظائف وحماية البيئة والنهوض بالمرأة.(هيئة الأمم المتحدة، 1997، ص 9)

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

الشكل رقم(3): فواعل الحكم الراشد

المصدر: من إنجاز الباحثان.

خامسا– ماهية الإعلام:

وردت كلمة إعلام بمعنى إخبار، أي الإخبار والتعريف. إذ تبدأ بمعرفة المخبر الإعلامي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل حيث تتوالى مراحلها وجمع المعلومات من مصادرها ونقلها والتعامل معها وتحريرها ثم نشرها عبر وسيلة إعلامية.

الإعلام يعني تقديم الأخبار والمعلومات التي ينبغي أن تكون دقيقة وصادقة للناس، التي تعكس الحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء، يفترض فيها أن تكون إيجابية وصائبة، في كل ما يهمهم من أمور، وكل ما يسعون إليه، كذلك فان الإعلام عبارة عن لغة تبليغ وإيصال الشيء المطلوب إلى الشخص المطلوب.(القندجلي،2013، ص 20)

يشير"**سمير حسين**"إلى أن الإعلام هو" كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية بدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية وبكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن القضايا والوقائع والموضوعات والمشكلات المطروحة.

الإعلام بأنه الأخبار عن حقائق الواقع والأحداث بشكل صادق ودقيقوموضوعي مجرد وحيادي بهدف إثارة اهتمام الجماهير نحو موضوع معين والتأثير فيهم.(سلامن، 2006، ص14)

وينظر للإعلام من ناحية وظيفية كمؤسسة اجتماعية مناط بها "مجموعة من الوظائف أوضحها (**لاسويل**) منذ عام 1948 في نظريته المشهورة عن وسائل الإعلام، خمسة وظائف أساسية: مراقبة البيئة، والتفسير، والنقل الثقافي،

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

والترفيه. من ذلك فإن حركة المعلومات المجتمعية بجميع أبعادها هي مسؤولية المؤسسات الإعلامية باختلاف أنواعها.هذا الواقع أدى لتكوّن المؤسسات الإعلامية هي مركز حركة المعلومات داخل أي مجتمع، ومسئولة عن تحقيق حق المعرفة لأفراد المجتمع الذي كلفته لهم جميع الأعراف والقوانين الدولية.(بيت المال،2011، ص 07)

سادسا– مفهوم وسائل الإعلام: هي مجموعة من المواد العلمية والأدبية والفنية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأدوات التي تنقلها أو تعبر عنها مثل التلفزيون والإذاعة، والصحافة والسينما والفيديو ووكالات الأنباء والمعارض والمؤتمرات والندوات والزيارات الرسمية وغير الرسمية. (بوربيع، 2009، ص100)

- **مبادئ الإعلام:** يذهب المختصون الإعلاميون إلى أن الإعلام يبنى على أربعة مبادئ أساسية يتعين على جميع الأجهزة والتقنيات الإعلامية المحافظة عليها لضمان فعالية العملية الإعلامية وهي: (زرمان،2010، ص 15،16)
  - الحقائق المدعمة بالأرقام والإحصائيات.
  - التجرد من الذاتية والتحلي بالموضوعية في عرض الحقائق.
  - الصدق والأمانة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية.
  - التعبير الصادق عن الجمهور الذي يوجه إليه هذا الإعلام.
- **أهداف الإعلام:** أما أهدافه وغاياته فقد لخصها الدارسون فيما يلي:(زرمان،2010،ص16)

- توفير المعلومات عن الظروف المحيطة بالناس،أي تزويدهم بالأخبار الوافية.
- نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، والمساعدة على تنشئة الجيل من الأطفال أو الوافدين جدد على المجتمع وهذا ما يطلق عليه التربية والتثقيف والتعليم.
- الترفيه عن الجماهير وتخفيف أعباء الحياة عنهم.
- مساعدة النظام الاجتماعي، وذلك بتحقيق الاجتماع والاتفاق بين أفراد الشعب أو الأمة الواحدة عن طريق التعريف بالذات والإمكانيات والفرص المتاحة، وحث الأفراد والجماعات والمؤسسات على القيام بالواجبات التي تمليها حقيقة انتمائهم للمجتمع.

سابعا– الإعلام التنموي: يعرفه "**أديب خضور**""المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية التي تعالج قضايا التنمية وبعد الدكتور "**وجيه الشيخ**" الإعلام التنموي فرعا أساسيا ومهما من فروع النشاط الإعلامي، ويعني من حيث الأساس، وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة".(فلاح،2015، ص 117)

- **النظرية التنموية الإعلامية:** نظرا لاختلاف ظروف العالم النامي التي ظهرت للوجود في منتصف هذا القرن هي بالتالي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانات المادية والاجتماعية، كان لابد لهذه الدول من نموذج

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية، ويتناسب هذا النموذج أو النظرية مع الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية فظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات، وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة **(واك برايل)** حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق هاته النظرية وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهورالمتاح.

إن المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

كما أن هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظروف السائدة، إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تظافر الجهود بين مختلفالقطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.(http://masscomm.kenanaonline.net/posts/13775)وتتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية:

- إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة.
- إن حرية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
- يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه.
- إن وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.
- إن الصحفيين والإعلاميين في وسائل الاتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.
- إن للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.

▪ **متطلبات الإعلام التنموي:** يتطلب الإعلام التنموي مجموعة من العناصر نلخصها فيما يلي: (الاعلام التنومي، newmediawiki.comwww.)

1) **فهم طبيعة عالمية الاتصال:** والذي يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمرا هاما في انجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

2) **فهم وظائف الاتصال**:إن للاتصال مجموعة من الوظائف وهي الترفية والرقابة، وإدراك هذه الوظائف مهم جدا في عملية التنمية التي تسهم في الشعور بالانتماء للدولة وتهيئة الناس ليؤدوا مهام جدية، فضلا عن تزويد المجتمع بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية.

3) **فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال والإعلام على المستوى الفردي والجماعي: وما** تقدمه من فهم لطبيعة ومميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال وماتقدمه للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال ومن أهمية التخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسيحية وتحليل المضمون للوسائل الاعلامية.

كما أن هناك متطلبات أخرىللإعلام التنموي يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير وسائل الإعلام المتطورة على المستويات كافة والقادرة للوصول إلى المشاهد والمستمع والقارئ.
- توفر الكادر الإعلامي المختص.
- التنسيق مابين توجيهات الدولة التنموية ومؤسسات الإعلام أي وضع الخطط والبرامج المشتركة لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- افساح المجال واسعا أمام المشاركة الجماهيرية وبشكل مباشر في طرح القضايا ومساءلة المسيئين عبر حوارات جادة وعقلانية وشفافة وديمقراطية.

المحور الثاني:دور الإعلام في عملية التنمية المستدامة الشاملة من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد.

يعرف الحكم الراشد من خلال مجموعة الآليات والمبادئ التي تحدد طبيعة الخطط الأهداف والوظائف لمختلف المنظمات والدول، ويعمل تجسيد الحكم الراشد على زيادة ودعم الثقة لدى المواطن وكذا الحفاظ على الأمن الاجتماعي ومحاربة الفساد وحماية حق الأفراد في حرية التعبير.وهذا مؤشرا فعالا لتحقيق التمنية المستدامة .

آليات الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:(علام،2012، ص4،5)

1. **المشاركة participation**:تشير إلى حق كل من الرجل و المرأة إلى إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب وحرية التعبير .
2. **حكم وسيادة القانون rule of law**: المقصود به سيادة القانون على الجميع بدءًا بالحفاظ على حقوق الإنسان وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.
3. **الشفافية transparency**: ترمز إلى حق المواطنين في التعرف و الإطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، وتعتبر الحكومة و المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، و

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

يجب نشرها و اطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية و دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة و تقليص الفساد ...إلخ.

4. **حس الاستجابة responsiveness**: قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء.

5. **التوافق "اتجاه الإجماع "consensus orientation**: وذلك من خلال تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل، وتبقى مصلحة الجميع فوق المصلحة الخاصة.

6. **المساواة (العدالة)equity**: تعني تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من اجل و تحقيق ارتقائهم الاجتماعي.

7. **الكفاءة والفعالية effectiveness and efficiency**: التي ترمز إلى توفر المقدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد.

8. **المساءلة accountability**: التي تعني القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة سواء كانوا صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني بهدف حماية المال العام .

9. **الرؤية الإستراتيجيةstrategies vision**: وهي النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.

ركزت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUDمنذ عام 1990 على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية البشر في التنمية وزيادة قدراتهم على الاختيار وتمكينهم من ممارسة هذه الخيارات وتفجير طاقاتهم الإبداعية، وتمكينهم من الممارسة و المشاركة في أمور حياتهم، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان، وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة، ويحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عنصر هام، وهو ما أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية سنويا للتعبير عن هذه الأمور، أما الجانب الثاني الذي عنى به مفهوم التنمية البشرية(علة،2008، ص11).

يمكن قراءة علاقة التنمية بالحكم الراشد منخلال ثلاث زوايا هي:(بوبوش،عدد3، ص3)

1) **وطنية**: تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2) **عالمية**: أي التوزيع العادل للثورة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

3) **زمنية**: مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية واستجابة، كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبيل إرساء دولة القانون، وتحسين إدارة القطاع العام، والمحاربة والسيطرة على الفساد، وتخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية، إلا أن الإصلاح يتطلب تحضير الأرضية المناسبة له، وتوفير آليات التطبيق الميداني وتتجسد في الآليات التالية: (غربي، 2011، ص374).

- **الآليات السياسية:** يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي، أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة، إن الشرط الأساسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي والحرية السياسة من شأنه أن يعطي للدولة الاستقرار السياسي وهو أحد الشروط الواجبة لتطوير كاف للمشاريع والقطاعات الحيوية في المجتمع، فهذا الأمر يسمح للدولة بالاهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي والأساسي كضمان الصحة العمومية والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.
- **الآليات القانونية:** يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة وأيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.
- **الآليات الاقتصاديةوالاجتماعية:** يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الاقتصاديةوالاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

وعلى ضوء الآليات المذكورة سالفا، لابد من وجود بنى وهيئات تعمل على تجسيدللحكم الراشد ميدانيا، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط، لذا لا بد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتجة والإطارات الإدارية، مع ضرورةمساهمة مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الشكل رقم 4: آليات ومبادئ الحكم الراشد

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

المصدر: من إنجاز الباحثان

يعتبر الحكم الراشد القاعدة الديمقراطية التي تتيح لجميع الأطراف الرسمية وغير الرسمية الدور في صناعة القرار وبالتالي المساهمة في مسارات التنمية، حيث أعطى هذا المفهوم مجالا واسع للمشاركة المجتمعية الفاعلة، فلم تبق الدولة هي الفاعل الوحيد في العملية التنموية بل أحدث هذا المفهوم تغيرا كبيرا في تلك الأدوار وأوجد مفاهيم جديدة تعزز أهمية إشراك كل الفواعل في هذه العملية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، الحكومة)، وساهم في هذا التغييرالثورة التقنية التكنولوجية الكبيرة التي أحدثت نقلة نوعية في النشاطات الإنسانية في مختلف مجالاتها(السياسية، الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية)، حيث باتت وسائل الإعلام مساهما رئيسيا في وضع السياسات العامة لمختلف الدول.

الكثير من المنظمات وحتى الأفراد العاديين يسعون إلى استغلال وسائل الإعلام في تمرير سياساتهم وتفعيل أدوارهم في مختلف المجالات خاصة المجال التنموي الذي يعتبر رهانا تسعى لتحقيقه كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية، وتعزز هذا الدور لوسائل الإعلام بعد انتشار مد العولمة وظهور مصطلح **الحكم الراشد**، هذا المصطلح الذي أعطى للأفراد حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومة، فقد عملت وسائل الإعلام على استغلال هذه النقطة التي لم تتح سابقا، وبات الإعلام يشكل حلقة مهمة في عملية التنمية وظهور العديد من المصطلحات في هذا المجال: الاتصال التنموي، الإعلام التنموي...إلخ.

يبرز دور الإعلام في عملية التنمية في ظل مبادئ الحكم الراشد من خلال الآليات التي تضمنها الحكم الراشد، إذ يلعب دورا بارزا في تعريف الأفراد والمنظمات بأهمية عملية التنمية المستدامة بكل أبعادها البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى ضرورة إبراز السبل الكفيلة لبلوغه ونقل التجارب الناجحة لاستفادة منها وتطورها بما يتناسب وخصوصية المجتمعات، كما يعد وسيلة لنشر المعرفة اللازمة والوعي الضروري للنهوض بالأمم، هذا

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

بالإضافة إلى التعريف بالحقوق والواجبات لكل جهة وفتح المجال أمام الشفافية وإتاحة المعلومة للجميع وفي الوقت المناسب.

خاتمة.

أن الحكم الراشد يعد شرطا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، ولضمان نجاح عملية التنمية المستدامة لا بد من توفر مبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد من تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة أجهزة الدولة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة ،إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تتوفر بيئة تسودها مبادئ الحكم الراشد،لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت هناك العديد من المتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية...إلخ، من أجل بلوغ هذه الاهداف، ومن هذه المتغيرات تبدت من خلالها العديد من المفاهيم الجديدة أبرزها الحكم الراشد، هذا المفهوم الذي تعددت أسباب ظهوره ومؤشراته وآلياته التي تقوم على أسس تحقق الديمقراطية وتحقق التنمية الشاملة المستدامة، وساهم في انتشار هذا التطور التكنولوجي الذي جعل من الإعلام فاعل وشريك أساسي في تعزيز المسار التنموي في ظل مبادئ الحكم الراشد التي تقوم على الشفافية، المسائلة، المحاسبة، حرية الرأي والتعبير.

ويجمع أغلب المهتمين بالشأن الجزائري أن البلاد لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي وهذا لا يعني بالمقابل أن قطار التنمية متوقف بل أن الجزائر فتحت ورشات للتنمية من الناحية السياسية كإصلاح قطاع العدالة وهياكل الدولة والتربية ومن الناحية الاقتصادية تحقيق مزيد من الوفرات المالية، انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني والحركات الجمعوية وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن.ولا تستقيم تنمية حقيقية شاملة ومتوازن ة في دولة من الدول بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

الهوامش:

1. لعجال،ليلى.(2010/2009)، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، رسالة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، ص68.

2. سلامي،أسماء(2016)، "الطاقات المتجددة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل أزمة انهيار أسعار النفط " رؤية إستشرافية"،مجلة المشكاة، العدد الأول،ص 50،51.

3. بالخيري كمال وعادل غزالي.(2007)،"متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 8 و2007/4/9، ص 408.

4. PHILIPPE MOREAU DEFARGUES,(2003) « la gouvernance, 2ème édition, que sais je » **?** Presses ;(universitaires de France, paris, p 5.

5. GUY HERMET, ALI KAANCI GIL ET JEAN FRANÇOIS PRUDHOMME,(2005), « la gouvernance un concept et ses applications », (édition Karthala), p5.

6. عواد المشاقبة أمين والمعتصم بالله داود علوي.(2012) ، الإصلاح السياسي والحكم الراشد ،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 54،55.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

7. JAQUES OULED AOUDIA(2008), "gouvernance et pauvreté dans les pays ".(paris banque mondiale , 21 novembre) , p p 2- 3 <http :/www. World bank. org /wqbi/gouvernance / PDF/ ,euq&&à" fr : ouldaaaou .PDF>

8. غادر، محمد ياسر.(2012)،محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة طرابلس، لبنان، أيام 15و17 ديسمبر.

9. الكايد، زهير عبد الكريم.(2003)،الحكمانية (قضايا و تطبيقات)، ط1،منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية،القاهرة، ص 17.

10. البسام، بسام عبد الله.(2014) ،"الحوكمة الرشيدة": حالة دراسية، العدد 11، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جانفي، المملكة العربية السعودية، ص4.

11. عزي الأخضر وغانم جلطي.(2005)، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 مارس، ص6.

12. أمين عواد المشاقبة، مرجع سابق، ص 55، 56.

13. سولفيان،(2004) جون د.، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي لإصلاح السياسي والإقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ب ب، ص5.

14. حسن،كريم.(2004)،مفهوم الحكم الصالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان، ص97.

15. نفس المرجع السابق، ص97.

16. درغوم،أسماء.(2009/2008)، "البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–"،رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ص97 .

17. عواد المشاقبةأمين، مرجع سابق، ص 58.

18. هيئة الأمم المتحدة.(1997)،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة وحتمية سياسات العامة، ب ط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 8.

19. الشعراوي،سلوى.(1999)، "مفهوم غدارة شؤون الدولة والمجتمع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، ص4.

20. هيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص9.

21. القندجلي، عامر إبراهيم.(2013)، الإعلام والمعلومات والانترنت، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص 20.

22. سلامن،رضوان.(2006/2005)، "الإعلام و البيئة – دراسة استطلاعية من الثانويين والجامعيين بمدينة عنابة نموذج–"، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر،ص14.

23. بيت المال،حمزة.(2011)،الإعلام الأمني والأزمات، الندوة العلمية لبرامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،قسم الإعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الملك سعود، بيروت، 2011, ص 07.

24. زرمان،محمد.(2010)، الإعلام والأزمات، قراءة في الإطار المفاهيمي، ب ط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة. الجزائر، ص 15، 16.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

25. بوربيع،جمال.(2009)، "الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي (زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس نموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع البيئي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 100.

26. محمد زرمان، مرجع سابق، ص 16.

27. فلاح الضلاعين علي والشمايلة عودة ماهر.(2015)، الإعلام التنموي والبيئي، ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن، ص117.

28. موقع :http://masscomm.kenanaonline.net/posts/137752 ، تاريخ الإطلاع 2017/4/7، الساعة 9.

29. ب م، الإعلام التنموي، متاح في الموقع التالي: https://newmediawiki.com/tag، تاريخ الإطلاع، 2017/4/8، الساعة العاشرة صباحا.

30. علام، مصطفي شفيق.(2012) " أي دولة نريد لمصر؟ قراءة من منظور الحكم الراشد"، ب ط، مركز المصري للدراسات والمعلومات، مؤسسة المصري للصحافة والطباعةوالنشر، مصر، ص 04-05.

31. علة مراد ومصطفى محمد.(2008)، الحوكمة والتنمية البشرية...مواءمة وتواصل، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني المعنون بالتحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات أيام 16، 17 ديسمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، ص 11.

32. بوبوش،محمد(ب س)، "الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، المجلة الدولية، العدد 3، ص3.

33. غربي،محمد.(2011)، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 4، ص 374.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1)بيت المال، حمزة.(2011)،الإعلام الأمني والأزمات، الندوة العلمية لبرامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، قسم الإعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الملك سعود، بيروت، 2011.

2)حسن، كريم.(2004)، مفهوم الحكم الصالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3)زرمان، محمد.(2010)، الإعلام والأزمات، قراءة في الإطار المفاهيمي، ب ط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة. الجزائر.

4)سولفيان،(2004) جون د.، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي لإصلاح السياسي والإقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ب ب.

5)علام، مصطفي شفيق.(2012) " أي دولة نريد لمصر؟ قراءة من منظور الحكم الراشد"، ب ط، مركز المصري للدراسات والمعلومات، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة والنشر، مصر.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

6)عواد المشاقبة أمين والمعتصم بالله داود علوي.(2012)،الإصلاح السياسي والحكم الراشد ،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

7)فلاح الضلاعين علي و الشمايلة عودة ماهر.(2015)، الإعلام التنموي والبيئي، ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن.

8)القندجلي، عامر إبراهيم.(2013)، الإعلام والمعلومات والانترنت، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

9)الكايد، زهير عبد الكريم.(2003)، الحكمانية (قضايا و تطبيقات)، ط1، منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، القاهرة.

10) هيئة الأمم المتحدة.(1997)،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة وحتمية سياسات العامة، ب ط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ب-الرسائل العلمية:

11) البسام، بسام عبد الله.(2014) ،"الحوكمة الرشيدة": حالة دراسية، العدد 11، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جانفي، المملكة العربية السعودية.

12) بوبوش، محمد(ب س)، "الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، المجلة الدولية، العدد 3.

13) بوربيع، جمال.(2009)، "الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي (زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس نموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع البيئي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة.

ج- المجلات والدوريات العلمية:

14) درغوم، أسماء.(2009/2008)، "البعد البيئي في الأمن الإنساني – مقاربة معرفية-" ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

15) سلامن، رضوان.(2006/2005)، "الإعلام و البيئة – دراسة استطلاعية من الثانويين والجامعيين بمدينة عنابة نموذج-"، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

16) سلامي، أسماء.(2016)، "الطاقات المتجددة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل أزمة انهيار أسعار النفط " رؤية إستشرافية"، مجلة المشكاة، العدد الأول، ص 50،51.

17) الشعراوي، سلوى.(1999)، "مفهوم غدارة شؤون الدولة والمجتمع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 249.

18) عزي الأخضر وغانم جلطي.(2005)، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 مارس.

19) غربي، محمد.(2011)، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 4.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764

20) لعجال، ليلى.(2010/2009)، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، رسالة الماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق.

ج-الملتقيات والندوات العلمية:

21) بالخيري كمال وعادل غزالي.(2007) ،"متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 8 و2007/4/9.

22) علة مراد ومصطفى محمد.(2008)، الحوكمة والتنمية البشرية...مواءمة وتواصل، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني المعنون بالتحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات أيام 16، 17 ديسمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

23) غادر، محمد ياسر.(2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة طرابلس، لبنان، أيام 15و17 ديسمبر.

د-المراجع الأجنبية:

24) GUY HERMET, ALI KAANCI GIL ET JEAN FRANÇOIS PRUDHOMME,(2005), « la gouvernance un concept et ses applications », (édition Karthala).

25) JAQUES OULED AOUDIA(2008), "gouvernance et pauvreté dans les pays ".(paris banque mondiale , 21 novembre) , p p 2- 3 <http :/www. World bank. org /wqbi/gouvernance / PDF/ ,euq&&à" fr : ouldaaaou .PDF>

26) PHILIPPE MOREAU DEFARGUES,(2003) « la gouvernance, 2ème édition, que sais je » ? Presses ;(universitaires de France, paris.

هـ-المواقع الإلكترونية:

27) ب م، الإعلام التنموي، متاح في الموقع التالي: https://newmediawiki.com/tag.

28) موقع :http://masscomm.kenanaonline.net/posts/137752.

https://doi.org/10.34118/jhc.v1i2.4764